## قضايا اقتصادية

# الصناعة واللعب فى الوقت الضائع

علينا ان نعترف اننا اضعنا الكثير من الوقت فى الدراسة من اجل تحديث الصناعة.. اضعنا ٥ سنوات فى المفاوضات مع الاتحاد الاوروبى الى ان تم التوقيع فى يونيو ٢٠٠١، وقد اتاح الاتفاق لمصر الحصول على منحة قدرها ٦٧٠ مليون يورو «اليورو يعادل خمسة جنيهات» ورغم هذا تركنا الدفعات الاولى بالبنوك دون ان نستخدمها.. واخترنا مسئولاً للقيام بمهمة التحديث المنشود، وبعد ستة اشهر من تعيينه اخرجت له وزارة الصناعة الكارت الاحمر دون ان نعلم الخطأ الذى ارتكبه هل بسبب بطء الاداء ام لخلافه مع رجال الاعمال، واخيرا تم تعيين مسئول جديد هو سليم تلاتلى «تونسى» الجنسية..

●●●

كل هذا وصناعتنا محلك سر.. تشكو الكساد بسبب سوء التصنيع وعدم الرقابة المستمرة على المنتجات، وزيادة نشاط مصانع بئر السلم.. والضحية الاولى هو الصانع الملتزم، والمستهلك.. وضبط حالات كثيرة من منتجات الادوات الكهربائية وطفايات الحريق وقطع غيار السيارات «المضروبة» ولانقاذ ما يمكن انقاذه اعد الدكتور مهندس امين مبارك رئيس لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب دراسة على مستوى عال، شارك فيها حشد كبير من الخبراء والعلماء، كشفت الدراسة اننا لا نصدر سوى ٦٪ من انتاجنا، و ٩٤٪ منه يتجه الى السوق المحلى فى الوقت الذى يتغير فيه العالم بسرعة غير عادية فى ظل الحرية الاقتصادية، فى الوقت الذى لم تستثمر فيه مصر موقعها المتميز وعلاقاتها مع الكثير من التكتلات، الاستثمار الامثل.. اضافة الى وجود برنامجين الاول المشروع القومى لتحديث الصناعة، والثانى المصرى الاوروبى ومدته ١٤ سنة.. الامر الذى يتطلب دمج البرنامجين معاً وعدم قصر التطوير على قطاعات النسيج والغذاء والجلود ليشمل كل القطاعات وسرعة عرض الاتفاقية فى اولى الجلسات القادمة لمجلس الشعب.

●●●

ويقول الدكتور مهندس نادر رياض مستشار لجنة الصناعة بمجلس الشعب ان الحاجة اصبحت ملحة وعاجلة لسرعة تحقيق انجاز يلمسه المواطن المصرى، والمستورد الاجنبى، ممثلاً فى انتاج جيد بتكلفة مقبولة وبسعر منافس، ان الوضع الحالى يتطلب وعلى وجه السرعة ان تخرج الى النور فكرة «شباك واحد» لانجاز كل مطالب المستثمر، واعادة النظر فى الحوافز، لتزداد كلما زاد عدد العاملين فى المشروع، او تتم اقامته فى منطقة نائية، وتستكمل المنظومة بتعديل تشريعات الضرائب والجمارك، لتقترب من مثيلتها بالخارج، كذلك تخفيض اسعار الفائدة على القروض الصناعية التى تقترب من ١٧٪، بينما لا تتجاوز ٣٪ بالخارج وهو ما كانت وعدت به الحكومة ولم تنفذه.

مطلوب ايضا آلية لحل ازمة ارتفاع الدولار، لاستيراد مستلزمات الانتاج واعفاء الالات والمعدات من الجمارك.. وقبل كل هذا مطلوب سياسة واعدة للنهوض بالصناعة لا تتغير بتغير الاشخاص وترتبط ارتباطاً وثيقا بمراكز البحث العلمى

●●●

اننا رفعنا «شعار منتج بلدك حماية لولدك» ودافعت عنه الاخبار بكل ضراوة من خلال حملاتها الصحفية وندواتها حتى بح صوتها ورغم هذا مازال المستهلك المحلى يئن بسبب رداءة الكثير من المنتجات فى غياب الرقابة الفعالة المستمرة!! مطلوب المزيد من الشفافية حتى يتعرف قطاع الانتاج على حقوقه والتزاماته.. وهل من حق المدير الجديد لبرنامج التحديث اقتراح سياسات جديدة، ام يقتصر دوره على التنفيذ؟ والتعريف بدور البرنامج فى تدريب البشر ورفع انتاجيتهم والتسويق والادارة وهو ما يحتاجه المسئولون عن مصانعنا.. علينا ان نأمل خيرا بعد اجتماع د.عاطف عبيد رئيس الوزراء مع المجموعة الاقتصادية تمهيدا لتقديم تقرير شامل للرئيس حسنى مبارك حول هذه القضية.

**جميل چورچ**